أخطاره تفوق مخاطر الأوبئة

العالم يغرق فى عمليات غش الدواء

عمليات غش الدواء ليست ظاهرة محلية تقتصر على دولة بعينها، ولكنها ظاهرة عالمية. وربما تفوق أخطار غش الدواء أخطار الأوبئة العالمية، خصوصًا إذا عرفنا أن هناك دراسة أعدت فى الولايات المتحدة عن ظاهرة غش الدواء عالميًا أعلنت أن حجم مبيعات الأدوية المغشوشة عالميًا وصل خلال عام ٢٠١٠ إلى ٧٥ بليون دولار بزيادة قدرها ٩٠٪ على عام ٢٠٠٥ و٧٥٪ على عام ٢٠٠٧.

د. مصطفى فايز

أستاذ الطب البيطرى

جامعة قناة السويس

وقد قدَّرت المنظمات الدولية حجم الأدوية المزيفة فى الأسواق العالمية بنسب تتراوح ما بين ١٠و١٥٪ بما يساوى من ٢٦ إلى ٤٨ مليار دولار من قيمة سوق الدواء العالمى التى تبلغ ٣١٧ مليار دولار حسب آخر إحصاءات أجريت عام ٢٠٠٠.

كما تؤكد منظمة الصحة العالمية أن ٧٠٪ من الأدوية المغشوشة التى تُضبط فى الدول النامية، معظمها من مضادات الالتهابات، وأن نسبة

هذه الأدوية المغشوشة ترتفع فى بعض الدول النامية والفقيرة لتبلغ من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من حجم سوق الدواء بها. كما أكدت أيضًا أن ٥٠٪ من الأدوية التى تُباع عبر شبكة الإنترنت تعتبر مغشوشة.

وتعتبر منظمة الصحة العالمية الدواء مغشوشًا إن لم يكن به المكوِّن الفعال، أو كان به مكون خطأ، أو يكون المكون صحيحًا ولكن وجوده بكمية غير صحيحة. وإذا تم التلاعب بتاريخ انتهاء صلاحية الدواء فإن الدواء يعتبر مغشوشًا، وقد يتحول فى كثير من الحالات إلى مادة سامة.

ويقول عديد من الخبراء إن ما يحدث فى سوق الدواء العالمية يعد جريمة منظمة من جميع أوجهها؛ فالدواء المغشوش لا يختلف شكله عن الدواء الصالح للاستخدام. ومن الصعب على عامة الناس أن يكتشفوا التزييف فى الدواء المعلب.

ويؤكد «مايكل أنيسفيلد» -أحد خبراء التزييف فى قطاع الأدوية العالمى، رئيس مؤسسة «جلوبيفارم» للاستشارات الأمريكية- أن «نسخة مزيفة من قرص ليزرى لبرمجيات كمبيوترية لا تعنى الكثير، سوى أن مايكروسوفت أو غيرها من الشركات لن تربح ١٠ دولارات.. لكن الدواء المزيف قد يقتل المريض. وإن لم يقتلك الدواء المزيف فإنه قد يتركك مريضًا أو محملا بآثار المرض حتى تتجرع دواء غيره».

حجم مبيعات الأدوية المغشوشة وصل عام ٢٠١٠م إلى ٧٥٠ بليون دولار.. بما يوازى ١٥٪ من إجمالى الإنتاج العالمى من هذه السلعة الاستراتيجية.

الصين والهند.. مصادر الدواء المغشوش

أثبتت الوقائع العديدة التى تم فيها ضبط أدوية مغشوشة، أن العالم يواجه مافيا كبيرة لغش الدواء فى العالم. وبجانب هذه المافيا الكبيرة، توجد بعض الشركات الصغيرة فى البلدان المختلفة، تقوم باستيراد الأدوية المغشوشة من البلدان المصدرة، وأحيانًا تقوم هذه المصانع الصغيرة بغش الدواء بإمكانات محلية.

وإذا تحدثنا عن كبرى الشركات المزيفة للدواء؛ سنجد أن أبرز الشركات المزيفة يتركز فى الهند والصين. ويعتقد خبراء قطاع الأدوية أنهما بؤرة شبكة عالمية معقدة، تصنع وتوزع الأدوية لأسواق ومرضى يستبعد أن تنكشف معهم حالة التزييف. ففى عام ١٩٩٦م قتل ٨٩ طفلا فى هاييتى، وبعد إجراء تحقيقات اكتُشف أن الشركة المصدرة صينية، ولكنها باعت الشحنة لشركة ألمانية فباعتها بدورها لشركة هولندية، ثم شركة ألمانية

أخرى، ثم بيعت لشركة فى روتردام، وبعد شهرين من تخزينها كجزء من خطة التهريب تم شحنها وتوزيعها فى هاييتى. لكن المثير جدًا أن المحققين لم يكتشفوا المصنع الحقيقى للدواء، كما يقول أنيسفيلد خبير التزييف فى قطاع الدواء. وهكذا صارت تجارة الأدوية مغشوشة المحتوى كتجارة المخدرات؛ فالمكونات الكيميائية تجمع فى بلد، ثم تُركّب فى بلد ثانٍ، ثم تعلّب فى بلد ثالث، ليصدَّر لبلدٍ رابع. وعبر أكثر من شركة تصديرية يصل أخيرًا إلى السوق المستهدفة التى يمكن أن تستقبل الدواء من شركة عالمية ذات مصداقية فى سوق الدواء؛ لأن المنتجين قلّدوا عبواتها وأختام ماركتها التجارية!

وحتى فى الولايات المتحدة.. فإن تقرير قُدم للكونجرس الأمريكى فى يونية ٢٠٠١ يشير إلى أن ما بين ٧٠ إلى ٩٥٪ من مختلف أصناف مكونات العقاقير الطبية التى تصنعها الشركات الأمريكية، تُستورد من الخارج. كما أن من طرق التزييف -كما تقول إدارة الأدوية والغذاء الأمريكية (FDA) فى تقرير لها عام ٢٠٠٠- أن تقدم الشركة دواء صالحًا عند طلب سلطة الأدوية فى بلد ما لاختبار الدواء والمصادقة عليه، ثم ما تلبث أن تهرب شحنة مغشوشة من الدواء نفسه.. مشيرة إلى أن السوق الأمريكية استوردت أدوية من ٢٤٢ شركة أجنبية لم يتم اختبار جميع أدويتها من كل شحناتها من قِبل إدارة الأدوية.. فماذا عن الدول الأخرى إذن؟

الدواء المغشوش لا يختلف فى شكله عن الدواء الصالح للاستخدام.. ومن الصعب على العوام اكتشاف التزييف فى الدواء المعلب

وماذا عن الدول الآسيوية والأفريقية؟

إليك هذه الأمثلة عن الواقع فى دول عديدة -من بينها الصين- قد ينتج المصنع أدوية صالحة فى جهة منه وأدوية مزيفة فى الجهة الأخرى المخفية، عندما تمر عليهم فترة كساد فى بيع الأدوية الصالحة. وفى الهند يعمل المصنع بدقة

ومصداقية أثناء النهار، ثم يتحول للعمل الزائف ليلا؛ لأن الدواء المزيف تنخفض كلفة تصنيعه إلى أقل من ٨٠٪ من كلفة تصنيع الدواء الصحيح، وبعدها لا يهمهم إن باعوا العبوة بأقل من ٥٠٪ من سعر مثيلاتها غير المزيفة. وفى مارس ٢٠٠١ اكتُشفت شحنة أدوية من ١٨٠٠ صندوق فى مخزن بمدينة سانتو الصينية معدة للتصدير إلى نيجيريا، وتحمل اسم ١٤ ماركة مختلفة لشركات عالمية معروفة؛ بزعم أنها صُنعت فى الهند وباكستان ولكن شركة «نوفارتس» الأمريكية قالت إن الأدوية كانت مصنعة فى الصين، ثم بعد ذلك اكتشفت التحقيقات تورط أكثر من ١٠ معامل فى ٥ أقاليم صينية، بالإضافة إلى ٥ مصانع شاركت فى تزييف العبوات. وفى واقعة أخرى بعد أشهر قليلة اكتُشف أن شركة صينية أخرى قامت بغش ثلاثة من أكثر أنواع الأدوية استخدامًا، ثم تم شحنها إلى الفلبين ودول أوربية.

وفى تحليلات لأدوية الملاريا التى تُستخدم فى تايلاند وكمبوديا وفيتنام كانت النتيجة أن ٣٦ ٪ من محتوى هذه الأدوية لا يمت بأى صلة لاسمها أو للغرض الذى تُستخدم فيه.

الدول النامية.. السوق الأول للأدوية المغشوشة

مما لا شك فيه أن الدول النامية مهددة أكثر من الدول المتقدمة

بانتشار هذه الظاهرة؛ نظرًا لعدم وجود قوانين صارمة بخصوص رقابة الأدوية فيها، وافتقار بعض الدول للهيئات الوطنية للرقابة على الأدوية، وكذلك مختبرات الرقابة على النوعية والتابعة للسلطات الصحية بتلك الدول.

ففى مصر، أعلن مساعد وزير الصحة لشئون الصيدلة أن قيمة الأدوية مجهولة المصدر والمغشوشة والأدية المهربة والمتداولة داخل مصر تبلغ نحو مليار جنيه، وأن هذه الأدوية تسبب مشكلات صحية للمواطنين وتضر بالإقتصاد القومى للبلاد.

وفى السياق نفسه، أعلن مساعد وزير الداخلية للأمن الاقتصادى، أن نسبة الأدوية المغشوشة فى السوق المصرى التى تهدد حياة المواطنين تتعدى ١٠٪ من إجمالى الأدوية المعروضة فى الصيدليات، وهى نسبة يراها عالية جدًا.

وقال إن عدد قضايا غش الدواء التى ضُبطت فى عام ٢٠٠٨ وحده بلغت ١٥٦ قضية، الآن، وأشار إلى صعوبة التفتيش الصيدلى على أكثر من ٤٥ ألف صيدلية مقيدة، وأنه لا يتم التفتيش إلا بعد توافر معلومات مؤكدة تفيد وجود مخالفات تتعلق بالأدوية.